مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٢٣٨

الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١١/١٥

نيويورك

الرئيسة: السيد هرفكنس .... (هولندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
الأرجنتين	السيد ليستريه
أوكرانيا	السيد كروخمال
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد الجراندي
جامايكا	السيد وارد
الصين	السيد وانغ ينغفان
فرنسا	السيد لفيت
كندا	السيد هاينبيكر
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد محمد كمال
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هارسون
ناميبيا	السيد أنجابا
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

00-77013 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي السنغال، وغامبيا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وموزامبيق يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وعملا بالممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب بنائب رئيس وزراء غينيا – بيساو.

بدعوة من الرئيس شغل السيد إمبالي (غينيا – بيساو) مقعدا على طاولة المجلس.

وبدعوة من الرئيس شغل السيد كا (السنغال) والسيد جاغني (غامبيا) والسيد فول (غينيا) والسيد غوفيا (موزامبيق) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإن لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كاليستو مادافو، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة أفريقيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد مادافو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تطلب فيها موزامبيق، بصفتها رئيسة لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، إلى السيدة دولشي ماريا بيريرا، الأمينة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وستصدر تلك الرسالة بوصفها الوثيقة S/2000/1130.

وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى السيدة بيريرا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أقول بداية إنه يسعدني أن أنضم اليوم إلى المجلس في هذه الجلسة الهامة المتعلقة بغينيا – بيساو، التي جاءت في الوقت المناسب. إن المواجهة العسكرية التي حدثت في الأسبوع الماضي بين رئيس الطغمة العسكرية السابقة والرئيس المنتخب وكادت تغرق البلاد من جديد في الاضطرابات، أوضحت هشاشة الاستقرار في ذلك البلد مثلما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى التي تستعيد قواها بعد الصراع.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر المجلس على الموقف القوي الذي اتخذه في الوقت اللازم في الأسبوع الماضي وكذلك القادة داخل المنطقة دون الإقليمية وخارجها الذين أسهموا في وضع حد سلمي لهذه الأزمة. وأود أيضا أن

أشيد بممثلي، السيد نانا - سينكام، على ما بذله من جهود دؤوبة في صنع السلام. والموقف قد تحسن ولكن من الضروري رصده عن كثب.

وأود مع ذلك أن اغتنم هذه الفرصة لأحث الحكومة على احتواء الآثار المترتبة على الأزمة الأخيرة في ظل سيادة القانون ومع إيلاء الاعتبار اللازم للمبادئ الديمقراطية والمصالحة الوطنية.

وأود الآن أن انتقل إلى الموضوع الأساسي لملاحظاتي، وهو التحدي الذي يشكله بناء السلم في حقبة ما بعد الصراع وبعض الدروس المستقاة من تجربة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو. إن بناء السلام في حقبة ما بعد الصراع يشمل اتخاذ مجموعة من التدابير المتنوعة والكبيرة بهدف منع العودة إلى دوامة الصراع وعدم الاستقرار. ولكي تكون فعالة، عليها أن تتصدى للأسباب الأساسية وراء الصراع وليس مجرد عوارض الصراع. وبالنسبة إلى غينيا - بيساو، تشمل هذه الأسباب مؤسسات حكومية ضعيفة، وجيشا ساخطا وبالغ التسيس، وفقرا مزمنا، ودينا معوقا، وبيئة غير آمنة في الداخل وفي الخارج.

والتصدي لهذه المجموعة المتنوعة والكبيرة من الأسباب الخطيرة يتطلب أن تقوم الحكومة والمجتمع الدولي لا باتخاذ قرارات صعبة فحسب، بل أيضا بالتعهد بالتزام جاد وطويل الأجل يدعمه وزع للموارد في الوقت اللازم. ومن المؤسف أنه مثلما توضح بجلاء حالة غينيا - بيساو، فلا الحكومة ولا المجتمع الدولي مستعدان تماما للاضطلاع بدور فعال أو قادران على ذلك، وهنا يمكننا أن نستقي دروسا مؤسسية وسياسية. وسأذكر القليل منها لا غير.

أولا، يتطلب الطابع السياسي للعديد من الأزمان في حقبة ما بعد الصراع اتخاذ إجراءات من النوع الذي تتخذه عادة حكومة ذات سيادة، والتي قد لا تكون الحكومة في حقبة ما بعد الصراع قادرة دائما على اتخاذها، نظرا للتحديات التي تواجهها من القوى غير الديمقراطية. ومما هو مثالي بالطبع أن تكون الحكومة المنتخبة حديثا في مقعد القيادة. وهذا ليس الحال دائما، وقد لا يكون ممكنا، وبخاصة إذا كانت المؤسسات الحكومية ضعيفة والخزائن خاوية والشرعية الحكومية تواجه تحديا خطيرا. ولهذا، يجب الأخذ بهذه الحالة في الحسبان عند تصميم ولايات بعثات جديدة لبناء السلام، أو تنقيح الولايات، أو النظر في استراتيجيات الخروج لبعثات موجودة.

وثانيا، نظرا للطبيعة المتعددة التخصصات لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، فإنه كثيرا ما يقع بين الإغاثة والمساعدة الإنمائية التقليدية، ولهذا لا تلبي احتياجاته إلى حد كبير لأنه يقع بين هاتين العمليتين. ورغم أن كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز - ويسعدني وجود زميلنا من البنك الدولي معنا هنا - قد استحدثا صكوكا مالية مرنة وجديدة مكرسة للانعاش بعد انتهاء الصراع، ولا تزال هذه الصكوك متواضعة وغير ممولة تمويلا كافيا. ومجتمع المانحين، بما فيه المؤسسات المالية الدولية، يجب أن يهيئ سبيلا لتحقيق توازن بين الحاجة إلى استقرار اقتصادي كلي، من ناحية، والأولويات المتعلقة بالسلام، التي تتطلب تسامحا أكبر إزاء مصروفات القطاع العام والعجز في الميزانية، من ناحية أخرى.

وثالثا، يطلب بصورة متزايدة إلى الممثل الخاص للأمين العام أن يضطلع بمسؤوليات ليس لدى مكتبه تمويل ولا ولاية لها. وفي حالة مكتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو. خلال هذه الأزمة التي نشبت مؤخرا جدا، طلبت الحكومة وغيرها من القوى السياسية من ممثلي أن يضطلع بدور وساطة في ”الخط الأمامي“.

وينحو هـذا الـدور إلى الـبروز علـى نحـو خـاص في المراحل المبكـرة لحالـة مـا بعـد انتـهاء الصـراع، عندمـا تكـون المؤسسـات في أضعـف حالاتها، وتواجـه شـرعية الحكومـة الجديدة تحديا، وتصـل الريبـة والعـداء إلى قمتـهما بـين القـوى السياسية والعسكرية. ولكـن لا يمكـن الاضطـلاع بهذا الـدور دون موارد. ولهذا، اعتزم أن أطلب موافقة الهيئات التشـريعية على إحدى التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي.

وأشير إلى التوصية، واقتبس، أنه:

''ينبغـي أن تتوافـر نسـبة مئويـة صغـيرة مـن ميزانية السـنة الأولى للبعثـة ليسـتخدمها ممثـل الأمـين العام أو ممثله الخاص الذي يتولى قيادة البعثة في تمويل المشاريع السريعة الأثـر في منطقـة عملياتها، بالتشـاور مـع منسـق الأمـم المتحـدة المقيـم للفريـق القطـري''. (S/2000/809، الفقرة ٤٧ (أ))

وأرجو أن أتمكن من الاعتماد على دعم أعضاء المجلس.

وعمليـة بنـاء السـلام متعـددة الأبعـاد. ولا يقتصـر هدفـها على تفكيـك هيـاكل العنـف فحسـب، بـل والمسـاعدة على بناء هياكل السلام الدائم وإرساء أسس التنمية المستدامة كذلـك. وتتطلـب هـذه العمليـة استراتيجيات شـاملة تشـارك فيها جميع الأطـراف ذات الصلـة، وتتضمـن قطاعـات متعـددة مـن الأنشـطة، بمـا فيـها الأنشـطة السياسـية، والعسـكرية، والدبلوماسـية، والإنمائيـة، والإنسـانية، والمتعلقـة بحقـوق الإنسان، وغيرها من الأنشطة الكثيرة. ومـن حيـث الجوهـر، فـإن بنـاء السـلام هـو ببسـاطة منـع الصـراع، ولكـن مـع التحديات الإضافيـة للحالـة الملحـة، والهشـة، والانتقاليـة. وإذا كنا في حاجة إلى ما يذكرنا بهذا الـدرس، فقـد قدمتـه غينيـا - بيساو في الأسبوع الماضي.

ويسعدني أنكم ستواصلون تكريس جـهودكم لجعـل المنظمـة أكـثر فعاليـة في هـذا المجال الحاسـم لبعثتنـا مـن أجـل إرساء السلام والأمن. وأتطلع إلى نتائج مداولاتكم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): السـيد الأمـين العـام، كان هذا بيـان هـام ومتعمـق جـدا لأنـني أعتقـد أنكـم تنـاولتم جميع الجوانـب الهامـة للحالـة الـتي نناقشـها اليـوم، وتذكروننـا كذلـك ببعـض الـدروس المستوعبة في حـالات سـابقة لمـا بعـد انتهاء الصراع، وبعض الدروس الـتي ذكرتمونـا بهـا مـا زال مـن الواجب أن تنفذ، وكان من المهم استرعاء انتباهنا إليها.

والآن، أرحـب بالسـيد كاليسـتو مـادافو، وأعطيـه الكلمة.

السيد مادافو (تكلـم بالانكليزيـة): السـيدة الرئيسـة، السـيد الأمـين العـام، إنـه لممـا يشـرفنا ويسـعدنا أن نُدعـى للمشاركة في المناقشة في هذه المناسبة.

كمـا يعلـم المجلـس، يدعـم البنـك الـدولي حكومـة غينيـا - بيسـاو في جـهودها مـن أجـل التعمـير. ووافـق مجلـس إدارتنـا في أيـار/مـايو علـى ائتمـان اقتصـادي للانعـاش وإعـادة التأهيل، فهـو يوفـر المسـاعدات الماليـة والتقنيـة للتعمـير، بمـا في ذلك تسريح المقاتلين السابقين. ويقدم صنـدوق النقـد الـدولي الدعـم كذلـك مـن خـلال مرفقـه للطـوارئ فيمـا بعـد انتـهاء الصراع.

ويجـري موظفـو البنـك الـدولي اتصـالات متكـررة بالسلطات الوطنية وبشركائنا الثنائيين والمتعددين. ونعتقد أنه بينما لا تزال الحالة العامة هشة بسبب توتر العلاقـات داخـل التـآلف الموجـود، والنفـوذ الواضـح للعسـكريين، والبيئـة غـير المستقرة بوجه عام، فإن الحالـة العامـة قـد تحسـنت في الأشـهر القليلة الماضية على الجبهتين، السياسية والاقتصادية.

ورغـم عـدم الاسـتقرار في غينيـا - بيسـاو مؤخـرا، تؤكد لنا الحكومة المنتخبة التزامها بـالحوار بوصفـه نهجـا لحـل

المشاكل. وقد أعجبنا كذلك بالتقدم المحرز في تحضير المشاريع الجديدة المقترحة للدعم من البنك الدولي، وبجهود الحكومة من أجل التعمير على نحو عام.

وبينما يتحقق التقدم في المجالات سالفة الذكر، فلا يزال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به لاستعادة الأحوال الطبيعية. وحالة الطاقة مؤسفة، والقطاع المالي ضعيف جدا، والألغام الأرضية تشكل خطرا، وفضلا عن ذلك، فإن الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة، يجب استعادها استعادة تامة. والبنك الدولي على استعداد لمساعدة الحكومة في هذه القطاعات الرئيسية، ولكن سيكون على غينيا - بيساو أن تعتمد على المساعدة المستمرة والموسعة من المجتمع الدولي، إذا كان لها أن تتغلب على بعض هذه التحديات.

والبنك الدولي يعمل عن كثب مع صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، والشركاء الآخرين المتعددي الأطراف في غينيا - بيساو، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي.

ونقدر، بصفة خاصة، المساعدة السخية المقدمة من حكومة هولندا، التي نتعاون بها بشأن برنامج التسريح، وإعادة الإدراج وإعادة الإدماج. وهولندا هامة بالنسبة لتمويل التحضير لهذا البرنامج الحاسم بالنسبة لاستكمال المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة الدولية للهجرة. وبينما يمضي إعداد البرامج على نحو أبطأ مما كان متوقعا في البداية، فبعد نشر المساعدة التقنية عن طريق المنظمة الدولية للهجرة، تحسنت الحالة تحسنا كبيرا.

ويجري إحصاء المتحاربين، ونتوقع أن يبدأ في كانون الثاني/يناير برنامج نموذجي، مع تحرك برنامج التسريح إلى التنفيذ الكامل بعد ذلك مباشرة.

ولتعبئة التمويل للبرنامج، أنشئ مؤخرا في البنك الدولي صندوق استئماني للمانحين المتعددين بناء على طلب الحكومة، ورغم أن هولندا قد قدمت إسهاما أوليا هاما بمبلغ ستة ملايين غيلدر، فإنه لا يكفي لما يجري الاحتياج إليه، وستكون المساعدة مطلوبة من شركاء آخرين.

والمجلس على علم بأن غينيا - بيساو بلد عليه ديون كبيرة، ويجري النظر في تخفيف عبء الدين عليه بموجب المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويعد حاليا موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وثيقة لاتخاذ مقرر على أساس هذه المبادرة، وستعرض على مجلس إدارتنا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. ويصاحب تحليل موظفينا ورقة الاستراتيجية المرحلية للحكومة لتخفيض حدة الفقر، التي استكملت مؤخرا بعد مشاورات مجلس الإدارة مع أصحاب المصالح في الداخل والمشاركين الخارجيين.

وورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيض حدة الفقر تشكل جهدا أوليا جادا لتكوين صفقة لتعزيز النمو المستدام وتخفيض الفقر. فهي تلقي الضوء على مجالات مختارة، مثل الحكم، والتسريح، والتعليم، والصحة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وهو مجال ليس أقل أهمية.

وقد حشدت الحكومة بالفعل قدرا كبيرا من الدعم من جهات مانحة أخرى غير أنها تحتاج إلى مساعدة مالية إضافية لتحقيق أهدافها. ومن شأن تخفيف عبء الدين المقترح للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن يعطي غينيا - بيساو تخفيضا نسبته ٨٥ في المائة من دينها الرسمي المتعدد الأطراف والثنائي بالقيمة الصافية الحالية. وسيكون هذا أكبر تخفيف لعبء الدين يُمنح حتى اليوم. وسوف

يساعد التخفيف من عبء الدين غينيا - بيساو على مواصلة إحراز التقدم صوب المصالحة الوطنية وإرساء الأسس اللازمة للنمو المستدام والحد من الفقر. وسيسهم أيضا في تمهيد الطريق لتخفيف حالات التوتر في هذه المنطقة دون الإقليمية، التي نالت نصيبها من العنف وعدم الاستقرار والفقر المتزايد.

وأعرب مديرو البنك الدولي، في مناقشة جرت مؤخرا مناقشة لوثيقة أولية متعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، عن تقديرهم لسجل أداء غينيا - بيساو في تطبيق إصلاحات الاقتصاد الكلي منذ عام ١٩٩٨ وأثنوا على التقدم الذي أحرزه هذا البلد في تحقيق المصالحة والتعمير في أعقاب الصراع العنيف الذي اندلع في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨. ولاحظوا أن غينيا - بيساو، رغم ما تحقق من تحسن إلى الآن، تواجه تحديات كبيرة في إطار جدول أعمال الإصلاحات. وهي تشمل مواصلة الأخذ بسياسات سليمة للاقتصاد الكلي، والنهوض بأسلوب الحكم، والاضطلاع بتسريح المحاربين السابقين وإعادة دمجهم، وتطوير القطاع الخاص، وإعادة توجيه النفقات العامة لأنشطة تعزز النمو، وتحد من الفقر، وتعزز سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية.

كذلك أكد المديرون التنفيذيون للبنك الدولي من جديد، كما أشرت من قبل، قرارهم الأولي بأهلية غينيا - بيساو للمساعدة بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك استنادا إلى ارتفاع عبء الدين الواقع عليها وسجل أدائها في إطار البرامج التي يدعمها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على حد سواء.

وخلاصة القول إنه يجري إحراز تقدم في جلب السلام والاستقرار إلى غينيا - بيساو لأهميتهما البالغة للتنمية فيها وللحد من الفقر في أوساط شعبها. ونرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يجازف من أجل السلام وأن يواكب هذه العملية. والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على استعداد للاضطلاع بدورهما في تآزر مع الشركاء الآخرين ودعما للجهود التي تبذلها الحكومة ذاتها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): آمل أن يأذن لي الأعضاء بالإشارة إلى أن الكثيرين منا يرحبون كثيرا بزيادة اشتراك المؤسسات المالية الدولية في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ولكنني لست واثقة من أني أستطيع أن أقول هذا خارج حدود صفتي الوطنية، ولكن الكثيرين منا يرحبون بذلك فيما أظن.

وفهمت أنك تتكلم هنا اليوم أيضا باسم صندوق النقد الدولي. وإذا كان الأمر كذلك، فإنني أرحب به ترحيبا حارا لأن صدور صوت واحد من الشارع الـ ١٩ في واشنطن يمثل خطوة أولى جيدة جدا صوب المزيد من التماسك في البناء الإنمائي الدولي أظن أن الجميع يرحب به هنا. وقد أتجاوز هنا مرة أخرى صفتي الوطنية، ولست متأكدة كم من المرات يمكنني أن أفعل ذلك.

آمل أن يوافق الجميع على أن من المناسب أن أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء غينيا - بيساو، صاحب المعالي السيد فاوستينو إمبالي.

السيد إمبالي (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية، وقدم وفده نصا بالانكليزية): مما يشرفني بصفة خاصة أن أحظى بشرف التكلم باسم بلدي في اجتماع المجلس اليوم لجلسة خاصة عن غينيا - بيساو.

واسمحي لي يا سيدتي الرئيسة قبل كل شيء بأن أنقل إليك أصدق تحيات صاحب الفخامة رئيس جمهورية غينيا - بيساو، السيد كومبا يالا، الذي لا يمكنه الحضور بيننا اليوم، ولو أنه معنا بوجدانه.

لقد اضطلعت حكومة الائتلاف الواسعة القاعدة، المؤلفة من حزب التجديد الاجتماعي وحركة مقاومة غينيا - بيساو - بافاتا، التي تمخضت عنها الانتخابات السابقة بالمسؤولية عن مصائر شعبنا في أوضاع فريدة من نوعها للغاية. إذ أن الصراع الدموي الذي نشب على الصعيدين السياسي والعسكري في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ زاد من سوء المصاعب الهيكلية التي اتسم بها بلدنا طيلة السنوات الـ ٢٥ الماضية.

وترتبط الأصول التاريخية لهذه الصعوبات باعتماد استراتيجية للنمو تستند إلى الإدارة المركزية للاقتصاد بعد الاستقلال مباشرة. فقد شوه التدخل الحكومي القوي في الحياة الاقتصادية تخصيص الموارد ووقف عائقا دون تنمية إمكانيات البلد الزراعية على نحو كاف. وبالتالي تباطأ نمو الاقتصاد وأصبح البلد معتمدا على المعونة الدولية، مما ضاعف من سوء مستوى الفقر لدى سكانه.

وعملا على تصحيح التفاوتات الداخلية والخارجية في نهاية الثمانينات، بدأت غينيا - بيساو برنامجها الأول للتكيف الهيكلي، يدعمها في ذلك اتفاقان بشأن مرفق التكيف الهيكلي المعزز وائتمانان للتعديل الهيكلي مقدمان من المؤسسة الإنمائية الدولية. وكانت نتائج هذه الإصلاحات غير مرضية، فأدت بالمؤشرات الاجتماعية إلى مواصلة الهبوط وأدرجت بغينيا - بيساو في فئة أشد البلدان في العالم فقرا، علاوة على انخفاض مؤشر التنمية البشرية فيها للغاية.

بيد أنه فيما بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، مع اشتداد عملية الإصلاح رسوخا، واعتماد فرنك المجموعة المالية الأفريقية بعد انضمام البلد إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في ٢ أيار/مايو ١٩٩٧، جرى تقليص أكبر الاختلالات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والتعجيل بمعدل الإنتاج الداخلي، بصفة أساسية في القطاع الزراعي، وتخفيض درجة التضخم، وبدأ القطاع الخاص ينمو ويؤدي دورا أكثر دينامية في الاقتصاد. وأتاحت قدرة البلد على تحقيق أداء اقتصادي هام في تلك الفترة القصيرة من الزمن له أن يستعيد ثقة شركائه في التنمية، كما شهد البلد تأثيرا كبيرا لذلك على مؤشراته الاجتماعية. وهيأ النجاح في إتمام تنفيذ الاتفاق الثلاثي مع مرفق التكيف الهيكلي المعزز في بداية عام ١٩٩٨ الأوضاع اللازمة لأن يعتبر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غينيا - بيساو في نيسان/أبريل ١٩٩٨ مؤهلة للاستفادة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ولم يبق على حلول نقطة اتخاذ قرار بشأن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ثلاثة أشهر حتى نشب الصراع في غينيا - بيساو يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتمثلت الأسباب الكامنة للصراع فيما يلي: القصور في إدارة عملية تسريح المحاربين السابقين من حرب الاستقلال وإعادة دمجهم؛ وعجز العملية الديمقراطية عن توطيد أقدامها وتواتر انتهاكات الدستور وعدم المعاقبة عليها؛ وإعاقة المؤسسات التي تحافظ على توازن القوى والآليات التي تضمن شفافية الإدارة العامة؛ وإضفاء الطابع الشخصي على السلطة، ووضعها في خدمة مصالح فئات معينة دون غيرها وزعزعة الاستقرار الداخلي المزمنة وتداعياتها دون الإقليمية؛ وتأجيل الانتخابات المحلية التي كان من المنتظر أن تكمل حلقة التشاور الديمقراطي، المزمع أن تتيح للمواطنين مزيدا من المشاركة في إدارة البلد؛ والأزمة الاجتماعية الخطيرة التي تفاقمت بفعل اتساع الفجوات بين أقلية من الموسرين الذين استفادوا بالفرص التي أوجدتها مناصبهم الحكومية، وبين بقية الأمة، التي تعاني الفقر مع تضاؤل احتمالات التحسن في حالتها.

وقد أدى هذا الصراع إلى نتائج مأساوية، فبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، أصيب شعب غينيا - بيساو بالأذى

الشديد من جراء هذه الحرب الأهلية الدائرة في بلد ذي كثافة سكانية منخفضة وعلاقات أسرية متشابكة أما مستوى الفقر فقد تفاقم. وأدى استخدام المدفعية الثقيلة إلى تدمير مكثف للهياكل الأساسية الاجتماعية الاقتصادية مما سبب انهيار خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وينظر اليوم إلى تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية وحرمان القطاع الخاص من رأس المال على أنهما مصدر العلل الاجتماعية المرتبطة بتراجع فرص العمل وانخفاض القوة الشرائية للعملة.

ومن المؤكد أن أحد الآثار الأساسية المترتبة على الصراع المسلح يتمثل في زيادة عدد من يعيشون في حالة من الفقر، وزرع عدد من الألغام يقدر بـ ١٥ ٠٠٠ لغم في جميع أراضي البلد، وتوزيع كميات من الأسلحة الخفيفة بأعداد غير محددة على المجتمع المدني.

ولمواجهة الحالة المروعة الناجمة عن الحرب، ركزت حكومة الوحدة الوطنية، التي كانت ولايتها قصيرة الأمد، جهودها على الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلد، وتحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء شعب غينيا - بيساو، وتهيئة الظروف لعودة الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة وشفافة. وكان اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ سبيلا سلكته حكومة الوحدة الوطنية من أجل تعبئة الموارد لبرنامجها المتعلق بحالات الطوارئ.

وقد تعهد المجتمع الدولي بمنح مبلغ قدره ٢٠٠ مليون دولار إلى غينيا - بيساو، ولكن ذلك التعهد لم يتجسد في حقيقة مادية حتى اليوم. ومع ذلك، فإن النوايا الطيبة لبعض الشركاء في التنمية قد مكنت جزئيا من تمويل البرنامج الذي يستهدف تسريح المقاتلين، وجهود إنعاش القطاع الخاص، وإجراء انتخابات حرة، والسماح لغينيا - بيساو بالعودة إلى الديمقراطية بإنشاء مؤسسات ديمقراطية.

إن الحكومة الائتلافية ذات القاعدة البرلمانية العريضة، والتي تعي التحديات والعقبات القائمة في ضوء الحالة السائدة في أعقاب الصراع والآمال العريضة لشعب غينيا - بيساو الذي صوت بأعداد ضخمة لصالح التغيير، قد وضعت برنامجا تشريعيا يستند إلى الجهود التي بذلت من قبل للتعمير والمصالحة في فترة ما بعد الصراع، واختارت الحكم الرشيد ومحاربة الفقر كهدفين رئيسيين لها.

وقد أولت الحكومة خلال الشهور التسعة من حكمها الأولوية للأهداف التالية: تهيئة ظروف مؤسسية لإدارة شؤون الدولة على نحو يتسم بالشفافية، بما في ذلك إنشاء مكتب للعطاءات العامة، والمراجعة الدولية لحسابات الدولة؛ والفحص التشخيصي للمالية العامة الذي أجرته مؤسسة استشارية مستقلة في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام؛ وإعادة تنظيم وتعزيز محكمة الحسابات، وإجراء عمليات تفتيش رفيع المستوى لمكافحة الفساد، ووضع برنامج وطني للحكم الرشيد؛ وإعادة تنظيم القوات المسلحة عن طريق اعتماد سلسلة من القوانين وبرنامج لتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية؛ وتنفيذ الإصلاحات الضرورية من أجل إعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي، تصحبه إصلاحات جمركية ومالية تتماشى مع الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي جنبا إلى جنب مع جهود الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا؛ والاتفاق بشرط الاستشارة مع صندوق النقد الدولي على برنامج مدته ثلاث سنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٣)؛ وإعداد وثيقة مؤقتة بشأن الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر على أساس التشاور مع ممثلي المجتمع المدني، والقطاع الخاص والقوات المسلحة وشركاء التنمية؛ وإعادة توجيه

الإنفاق العام، والاستثمار في القطاعات الاجتماعية والتركيز على الحاجة لضمان الاستقرار، والعدالة والنظام العام.

ويسعدني أن أعلن أن حقوق الإنسان تحترم في غينيا - بيساو، وهي حقيقة يمكن أن يؤكدها رئيس رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، وهو حاضر في هذه القاعة اليوم. وقد اتخذت هذه المؤسسة، في الشهور القليلة الماضية، إجراءات مشتركة مع الحكومة لتعزيز حقوق المواطنين وحرياقم الأساسية وحمايتها. وقيام الرابطة بتدريب ٢٥٠ ضابطا في الشرطة على احترام حقوق الإنسان وحق المواطنة هو مثال على ذلك.

ويتبدى الفصل الحقيقي بين السلطات في غينيا - بيساو في الانتخابات الأخيرة لرئيس المحكمة العليا. ولدينا أيضا حرية صحافة. ومع ذلك فقد حجبت جهود الحكومة بتأثير الظلال التي يلقيها عاملان أساسيان وهما: عدم كفاية الموارد المالية لمعالجة المشاكل المترتبة على انتهاء الصراع؛ واستمرار تدخل الجماعات العسكرية التي يقودها العميد أنسوماني ماني، الذي لم يخف أبدا نواياه المعادية لتشكيل قوات مسلحة ديمقراطية، ولكنه يخفي عزمه على قلب الحكومة الدستورية، بالتآمر مع بعض الأحزاب السياسية، الذي بلغ ذروته في انقلاب ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الفاشل. وأثناء هذه المحاولة الانقلابية عبأت قواتنا المسلحة نفسها دفاعا عن الديمقراطية وإعادة الحرية لشعبنا والخضوع للنظام الدستوري وحكم القانون، في نموذج نادر للاستقرار في أفريقيا.

ونحن أكثر تصميما اليوم عن أي وقت مضى، على النضال من أجل تنمية بلدنا. وفي ظل هذه الخلفية، نناشد المجتمع الدولي أن يساعدنا على اجتياز العقبات التالية. أولا، إن قواتنا المسلحة بحاجة إلى إعادة تنظيم. وقد اتخذت خطوة هامة بالفعل في هذا الاتجاه تتمثل في مجموعة القواعد التشريعية المنظمة للقوات المسلحة والدفاع الوطني. إلا أن جذور المشكلة تتعلق بالعدد الحالي من الأفراد العسكريين. فقد تسبب الصراع الذي اندلع في ٧ حزيران/يونيه في زيادة أعداد العسكريين ثلاث مرات، مما أثقل بشدة على الميزانية الوطنية ولمواجهة هذه الحالة تنفذ الحكومة بتمويل من البنك الدولي، برنامجا لتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. ومن المؤسف أن القرض المقدم من البنك لا يغطي المسائل الأكثر حساسية من البرنامج، مما يتطلب تعبئة موارد مالية إضافية. وما لم تحل هذه المشكلة المعقدة، فسوف تؤثر على قدرة الحكومة على تعبئة الموارد من أجل المجالات الاجتماعية والانتاجية.

والتحدي الثاني هو عبء الديون المؤدي إلى الشلل والذي تجاوز الآن ٨٠٠ مليون دولار، بما يصاحبه من خدمة للدين اقتربت تكلفتها من ٣٤ مليون دولار. وتشير التحليلات الأخيرة لاستمرار قدرة غينيا - بيساو على تحمل الدين الخارجي التي أجريت بالتشاور مع الهيئات الفنية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى أنه حتى مع توقع ظروف مؤاتية للصادرات، تظل العلاقة بين المستوى المستكمل للدين وبين صادرات غينيا - بيساو، بعد تطبيق التدابير التقليدية للتخفيف من عبء الديون، على المدى المتوسط، تفوق بدرجة كبيرة مستويات قدرها على تحمل الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسيوافق المجلس على أنه لمواجهة هذه الحالة الخطيرة، فإن جميع الجهود التي تبذل لمكافحة الفقر ستذهب سدى، ما لم تحظ غينيا - بيساو بمعاملة خاصة، ويتم إعفاؤها من الشروط التقليدية لهذا الدين.

هذا هو السياق الذي نعمل فيه على وضع صفقة من الإصلاحات ونجري فيه اتصالات مكثفة مع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف ونأمل أن نتلقى منهم المساعدة

الضرورية لتخفيف عبء الدين في سياق المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

التحدي الأخير هو السلم والأمن على المستوى دون الإقليمي، وبصفة خاصة في كازامانس. إن رئيس الجمهورية السيد كمبا يالا يقول دائما "إن غينيا - بيساو ليست طرفا في هذا الصراع ولن تكون كذلك أبدا. ولكنها مع ذلك ستكون طرفا في حله". وأود مرة أخرى أن أؤكد للمجلس موقف بلادي الحازم في هذا الصدد.

إن تجاربنا الأليمة لحرب الاستقلال والصراع السياسي والعسكري الأخير في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ والآثار المترتبة عليه علمتنا أن الحرب ليست أفضل وسيلة لحل الصراع.

ومع أخذ هذا في الاعتبار واحتراما لمبدأ حسن الجوار فإننا على يقين من أن تحقيق الاستقرار الحقيقي في غينيا - بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية سيكون غير ممكن دون سلام في كازامانس المجاورة. لذلك فإننا مستعدون للمشاركة في أي مسعى سلمي لتحقيق السلم في المنطقة دون الإقليمية يحترم على نحو كامل مبادئ السيادة الوطنية وسلامة الأراضي، وميثاق الأمم المتحدة. إن الاتصالات التي أجراها سعادة رئيس الجمهورية خلال رحلاته إلى السنغال وغامبيا ونيجيريا وليبيا وجمهورية غينيا تشهد على رغبته في السلم.

واليوم تعتبر بلادي أكثر بلدان المنطقة دون الإقليمية استقرارا. ولهذا السبب، ونظرا لتاريخ غينيا - بيساو فإنها عاقدة العزم على القيام بدور طليعي في البحث عن حلول سلمية لحسم الصراعات وضمان الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

ونعتقد مخلصين أننا نتبع المسار الصحيح. إن التحديات أمامنا كبيرة، ولكن يمكن مواجهتها بصورة واقعية. إن حكومة وشعب غينيا - بيساو يناشدان المجتمع الدولي أن يقدم لنا المساعدة في كفاحنا ضد الفقر وفي تعزيز الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة في بلادنا واسمحوا لي أن أؤكد عزمنا على مواصلة تركيز جهودنا على ضمان الإدارة الشفافة للدولة والاستخدام الرشيد والصحيح للموارد التي توضع تحت تصرفنا.

في الختام أود باسم شعب غينيا - بيساو أن أعرب عن شكرنا الخالص وتقديرنا العميق لكل ما فعله المجتمع الدولي لبلادي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر نائب رئيس وزراء غينيا - بيساو على بيانه الشامل المفيد الذي سيعزز على نحو كبير نوعية مناقشتنا. وأعتقد أن أحد الدروس المستفادة في حالات ما بعد الصراع هو أنه حتى يتحقق النجاح في بناء السلام فيما بعد الصراع، فلا بد أن يكون بناء السلام شاملا. وأشيد بالسيد نائب رئيس الوزراء لحقيقة أن وفده، في واقع الأمر، شامل: فهو يتضمن ممثلين من القطاع الخاص - الذي يهدف أو لا يهدف إلى تحقيق الربح - ومن البرلمان. وأعتقد أن هذا مؤشر حسن على أن بناء السلام فيما بعد الصراع سيكون ناجحا لأنه سيكون شاملا.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بالأمين العام السيد كوفي عنان في هذه الجلسة الهامة وأشكره على ملاحظاته الاستهلالية التي كانت كالمعتاد بالغة الوضوح. أود أيضا أن أرحب بوفد غينيا - بيساو الرفيع المستوى الذي يرأسه معالي السيد فاوستينو امبالي نائب رئيس الوزراء، كما أرحب بالسيد كاليستو مادافو نائب رئيس البنك الدولي، منطقة أفريقيا.

ولا يفوتني أيضا أن أشكر وفد هولندا الذي من خلال رئاسته للمجلس، وبناء على تقرير (S/2000/809) لجنة

الأمم المتحدة لعمليات السلم، التي يتولى رئاستها السيد الأخضر الإبراهيمي، أشرك المجلس في النظر المفيد في كيفية معالجة حالات الأزمات. وجلسة اليوم بشأن الحالة في غينيا - بيساو تستقيم مع ذلك النهج.

شرح نائب رئيس وزراء غينيا - بيساو والسيد مادافو بصورة تدعو إلى الإعجاب الحالة الخطيرة للغاية التي سأشير إليها لأعرب فقط عن ارتياح وفدي للخطوات السياسية الواسعة التي تحققت، واستهجانه للطغمة العسكرية السابقة لما قامت به من أعمال غير مسؤولة، ضمن أمور أخرى، خلال أحداث الأسبوع الماضي. وتشعر مالي بالسرور أيضا لتحسن علاقات غينيا - بيساو مع السنغال ومع غينيا.

اسمحوا لي أن أركز على المشكلات التي تتعلق ببناء السلام فيما بعد الصراع في غينيا - بيساو. وهنا سأبدي ثلاث ملاحظات. الأولى تتعلق بالسياق الداخلي والخارجي لغينيا - بيساو. ففي الميدان الداخلي من الواضح أن هناك نظاما شرعيا ديمقراطيا ولكنه غير قادر على تطبيق سياساته. إن إصرار الشعب على إحداث التغيير - الذي ينعكس في الانتصار الحاسم للرئيس كمبا يالا - قوي ويظهر بوضوح في السياسات القصيرة والمتوسطة الأجل لسلطات غينيا - بيساو الجديدة في فترة ما بعد الانتخابات. فهي الأساس أولا وقبل كل شيء لتعزيز روح المصالحة الوطنية والنهوض بحكم القانون، وضمان الإدارة السليمة للشؤون العامة، وإعادة تشكيل الاقتصاد، وإعادة تشكيل القوات المسلحة وتنفيذ برنامج لتزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة.

وعلى الصعيد الدولي يجب على غينيا - بيساو أن تحسن علاقاتها مع الدول المجاورة وأن تستعيد التعاون مع المجتمع الدولي بصفة عامة.

الملاحظة الثانية تنشأ عما قلته للتو. وتتعلق بضرورة تقديم الدعم لتعمير غينيا - بيساو ويرى وفد بلادي أن هناك تدبيرين يمكن أن يكونا نافعين هنا. التدبير الأول هو أنه ينبغي اعتماد نهج مشترك متكامل تشارك فيه منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي وقت سابق ذكر لنا السيد مادافو التزامات مشجعة تتمشى مع هذه الخطوط. إن تجميع الطاقات هذا ضروري في مواصلتنا عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج والنمو السليم لعملية السلم في غينيا - بيساو. وعلى نفس المنوال يمكن للعمل المتسق الأكثر ترابطا بين الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يساعد في تعزيز السلم في غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد ستكون المائدة المستديرة التي ستعقد في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠١، اختبارا حقيقيا.

يجب أيضا أن أركز على الأثر المعاكس للمشروطية، فيما يتعلق بعبء الدين والتعهدات التي لم تتحقق بالمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في غينيا - بيساو، ومن ثم في بناء السلم. وهنا نطلب إلى مجتمع المانحين أن يقدم اسهاماته الملموسة في برنامج الثلاث سنوات الذي من المقرر أن يبدأ في العام القادم.

الملاحظة الثالثة تتصل بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة لبناء السلم في غينيا - بيساو. إن أنشطتهما في هذا الصدد تستحق التقدير لأنها جعلت من الممكن تحقيق بعض النتائج الطيبة التي تستحق التعزيز. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستواصل من جانبها القيام بدورها الكامل في هذا المسعى وقد شعرنا بالسعادة لإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلم في غينيا - بيساو ونحيي الدور النشط الذي يضطلع به الممثل الشخصي للأمين العام في غينيا - بيساو.

إن وفد بلادي يؤيد بالكامل مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة لأنه يعبر عن شواغلنا تعبيرا كاملا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): من حيث السوقيات، عندما وصلت جوا ليلة أمس اعتقدت في البداية أننا نستطيع فعل هذا في الصباح. ولكن أعتقد أن الأعضاء سوف يتفقون معي على أنه ينبغي، إذا كنا واقعيين قليلا، أن أعلق الجلسة لتناول الغداء ثم نعود بعد الظهر. إنني أزمع في الحقيقة فعل ذلك حوالي الساعة ١٣/١٥، وبعدئذ يمكننا العودة الساعة ١٥/٠٠. أعتقد أنه من المفيد أن أعلن عليكم أنني تخليت عن محاولتي إنهاء نقاشنا قبل الغداء.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تجد بنغلاديش سعادة خاصة في أن تراكم، سيدتي الرئيسة، تترأسون جلسة المجلس صباح اليوم. وأتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي أن تكون لدينا رئيسات بشكل أكبر.

وإننا نرحب كثيرا بوجود نائب رئيس وزراء غينيا - بيساو، السيد فاوستينو إمبالي، في المجلس اليوم وكذلك ببيانه.

ونشكر الأمين العام على بيانه الهام وتوصياته المحددة المتعلقة بالوضع في غينيا - بيساو.

لقد حدد الأمين العام في تقريره الأخير التقدم المحرز نحو بناء السلام بعد الصراع في ذلك البلد، وكذلك التحديات التي تواجه تلك العملية. فتلك التحديات كانت واضحة تماما أثناء الأسبوع الماضي، عندما تحدى المجلس العسكري السابق - أو على الأقل جزء منه بقيادة الجنرال أنسوماني ماني - الحكومة المنتخبة ديمقراطيا وذلك بتجاهله للنظام الدستوري وتهديده بإغراق البلد مرة أخرى في أعمال الفوضى والعنف.

إننا سعداء بأن التحركات التي يقودها الجنرال ماني ومؤيدون قد فشلت. فالديمقراطية والنظام الدستوري نالا المؤازرة في غينيا - بيساو. ويتعين تعزيز هذا بتشجيع التعاون والمصالحة في البلد حتى يمكن أن يحدث انتقال سلس من إدارة الصراع إلى بناء السلام بعد الصراع. ويشجعنا البيان الذي أدلى به نائب رئيس البنك الدولي والذي تناول هذه المجالات ومجالات أخرى متعلقة بها. ونود أن نبرز خمسة مجالات هامة ضمن المهام العاجلة التي تواجه غينيا - بيساو وفي هذا الانتقال.

أولا، تعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية مما يمنع أية عودة للعنف. لذلك يجب على جميع الأطراف المعنية، لا سيما المجلس العسكري السابق في غينيا - بيساو، أن تواصل دعمها لنتائج الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر الماضي واحترام الحكم المدني في البلاد.

وثانيا، بدون عملية ناجحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، سوف يتعذر السلام الدائم على غينيا - بيساو. لقد نوه الأمين العام في تقريره بأن ثمة مشروعا تجريبيا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج سيبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. هذا الأمر يحتاج اهتماما عاجلا. ويتعين معالجة جميع القيود على نجاح نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج - وعلى الأخص مسألة التمويل في الوقت المناسب - إذا أردنا تنفيذا ناجحا لعملية السلام في غينيا - بيساو.

وثالثا، تشرد في الداخل عدد كبير من المواطنين أثناء الأحداث الأخيرة. إنهم في حاجة إلى اهتمام عاجل من المجتمع الدولي.

ورابعا، التنمية المستدامة تجعل السلام مستداما. السلام الدائم في غينيا - بيساو يعتمد على العمران الاقتصادي. ولا يمكن لجهود الحكومة أن تنجح إلا بمساعدة دولية كبيرة. نأمل أن تتوفر الموارد اللازمة في اجتماع المائدة

المستديرة القادم، والمزمع عقده في شباط/فبراير ٢٠٠١ في جنيف.

وخامسا، وأخيرا، يعتمد السلام في غينيا – بيساو على السلام في المنطقة. وبنغلاديش ترحب بالمبادرات الآتية في حينها والرامية لإحلال الاستقرار في منطقة الحدود بين غينيا – بيساو والسنغال. كذلك نرحب بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسها، الرئيس كوناري، لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وفي غينيا – بيساو كذلك نوجه تقديرنا الخاص إلى ممثل الأمين العام، السيد صامويل نانا – سينكام، على جهوده المتواصلة في غينيا – بيساو بالنيابة عن الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر السفير تشودري على دعوته لمزيد من الرئيسات، وخاصة عندما تأتي منه حيث أن بنغلاديش، بالطبع، هي أحد البلدان القليلة في العالم التي تستطيع أن توجه هذه الدعوة بمصداقية.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): إنه بالطبع لمن دواعي سروري أن أستطيع القول ''السيدة الرئيسة''. وكنت أتمنى أن تكون هناك سيدات أكثر حول هذه الطاولة. أريد أن أعرب عن بالغ تقديرنا لوجودكم هنا اليوم. كذلك نريد أن تعلموا كم كان قديرا السفير فان والصم وفريقه في تمثيلكم أثناء شهر بالغ الصعوبة في المجلس. إننا ممتنون لقيادة حكومتكم خلال هذا الشهر. وأعتقد أن جلسة اليوم هي شهادة على التزام حكومتكم بالتدخل الدولي وأهمية حل الصراع وإعادة النظام. إن التزام حكومة هولندا بمساعدة المجتمع المدني في غينيا – بيساو بعد الصراع جدير بالإشادة، وكذلك دعمها لاستعادة الوضع الاقتصادي الطبيعي. وأعتقد أنها بذلك تقدم نموذجا نحتذي به جميعا.

نحن أيضا ممتنون كثيرا لوجود نائب رئيس الوزراء إمبالي ووفده من غينيا – بيساو هنا. كذلك نرحب بوجود ممثل البنك الدولي، السيد مادوفو بوصفه شهادة نرحب بها على أهمية التنمية بالنسبة لمنع الصراع.

وتشيد الولايات المتحدة بشعب غينيا – بيساو على التزامه بالسلام وعلى جهوده المتواصلة للعمل معا من أجل بناء مجتمع أقوى. كذلك نشيد بموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وتحت رئاسة ممثل الأمين العام، السيد صامويل نانا – سينكام، على جهودهم في تعزيز القيم الديمقراطية ودعم سيادة القانون وتشجيع حقوق الإنسان في غينيا – بيساو. فمكتب الأمم المتحدة يمثل نموذجا جيدا للدور الهام الذي تستطيع المنظمة القيام به في حل الصراع وبناء المؤسسات بعد الصراع. وسوف يخدم الوجود المستمر للأمم المتحدة في تشجيع استمرار بقاء مؤسسات غينيا – بيساو الديمقراطية وتوجيه الديمقراطية نحو الإعمار والتنمية الاقتصادية. ويبقى تأييد الولايات المتحدة لعملية الأمم المتحدة قويا. إننا سعداء بأن المجلس أعطاها ولاية مستمرة حتى آذار/مارس ٢٠٠١.

وبينما نشيد بمؤشرات التقدم هذه، فإن التطورات المقلقة التي حدثت مؤخرا في غينيا – بيساو أطلقت بعض أجراس الإنذار. لقد شكل الدور المشاكس والغامض الذي لعبه الجنرال ماني والموالون له عقبة كبيرة أمام جهود الإعمار منذ بدء فترة رئاسة الرئيس يالا في شباط/فبراير الماضي. إننا ندعو الجنرال ماني وحاشيته إلى الامتناع عن التدخل في عمل حكومة الرئيس يالا الشرعية والمنتخبة شعبيا.

نحن نشجع حكومة غينيا – بيساو على وضع خطة لإعادة دمج الجنود السابقين في الاقتصاد الوطني، ضمن إطار سيادة القانون.

وسوف يرد المجتمع الدولي بشكل سلبي إذا عادت غينيا – بيساو إلى الحكم العسكري أيا كان مظهره. غينيا – بيساو بدأت تتعافى لتوها من الصراع المدني. إنها تحتاج للسلام والإعمار والتنمية. ولا يمكن لشيء أن يعرقل ذلك أكثر من تجدد التدخل العسكري في الحكم. ولهذا الغرض، يحتاج شعب غينيا – بيساو ويستحق دعم المجتمع الدولي.

وينبغي لنا أيضا أن نلاحظ حقيقة أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ممثلان هنا اليوم كتعبير عن استعدادهما للقيام بدورهما. وبفضل التشجيع والتدخل الدوليين، اتخذت غينيا – بيساو الخطوات الأولى الهامة نحو إعادة بناء مجتمع يرتكز على المصالحة الوطنية والقيم الديمقراطية. ويتعين علينا أن نواصل دعم تلك الجهود.

وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بدعم استرداد غينيا – بيساو لعافيتها بعد عامين من الاضطراب والتمزق. وسوف نواصل إشراك حكومة الرئيس يالا لدعم عملية الإعمار المدني والاقتصادي الجارية الآن. والولايات المتحدة بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء غينيا – بيساو، على استعداد لبذل ما في استطاعتها للمساعدة. وفي منطقة دون إقليمية تمتلئ بالعديد من التحديات والأزمات المتشابكة، يجب على الأمم المتحدة كذلك أن تواصل دورها في مساعدة حكومة وشعب غينيا – بيساو في بناء أساس قوي للسلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها لي ولبعثتي ولسفير بلادي.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة.

وفي البداية، يود الاتحاد الأوروبي أن يتوجه إليك، سيدتي الرئيسة، بخالص الشكر على تنظيم هذه المناقشة، التي تبين بشكل ملموس وديناميكي التحديات التي تواجه توطيد السلام وإدارة حالات ما بعد الصراع. لقد استمعنا باهتمام كبير إلى الإحاطة الشاملة والمفصلة التي قدمها نائب رئيس الوزراء السيد فوستينو فودولت – إيمبالي، الذي نعرب له عن خالص تقديرنا.

وبعودة الديمقراطية، كان لدى شعب غينيا – بيساو آمال عريضة كثيرة تشمل: استعادة السلام المدني، والحكم الرشيد، وإعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي، وضمان الأمن على الحدود، والتعزيز التدريجي للمؤسسات المدنية بالمقارنة مع نظام الطغمة العسكرية السابقة. ومع ذلك، لا يسعنا في هذه المرحلة إلا أن نعترف بأن هذه الأهداف لم تتحقق إلا بشكل جزئي. وعلى الرغم من الإجراء الناجح للانتخابات التشريعية والرئاسية في بداية هذا العام والتي أعطت المؤسسات الجديدة شرعية لا جدال فيها، فإن الطبيعة المتعددة الأبعاد للحالة المتأزمة التي تؤثر على غينيا – بيساو تزيد من تعقيدها تجعل من الحتمي أن تدار تلك الحالة بشكل منسق ومتكامل تكاملا حقيقيا من جانب جميع الشركاء المعنيين.

وتتطلب العودة إلى السلام والتنمية المستدامة إيجاد حل للمشاكل الهيكلية – وهذه المشاكل ليست ذات طبيعة سياسية فحسب – وأنا أفكر هنا في العلاقة بين السلطات المدنية والعسكرية التي كانت حساسة ومعقدة حتى الآن وكذلك في الاختلافات الموجودة داخل الحكومة وهي ذات طبيعة مؤسسية أيضا – من قبيل القضايا المتصلة بتنسيق عمل الفريق الحكومي، والافتقار العام إلى الخدمات العامة،

والإدارة المشكوك فيها للأوضاع المالية الحكومية التي لها طبيعة دولية.

ويسلم الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بأن الدعم الذي يقدمه المانحون، سواء كانوا متعددي الأطراف أو ثنائيين، كان يفتقر إلى وجود استراتيجية متسقة ومنسقة، فعلى وجه التحديد كانت مدفوعات الأموال الموعود بها تتم ببطء شديد على نحو لا يشجع على تحقيق الاستقرار للحالة بعد انتهاء الصراع ولا يعزز النجاح الذي حققته التجربة الديمقراطية نتيجة للانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وتواجه حالة الأمن في غينيا - بيساو اليوم مخاطر كبيرة تهدد تحقيق الاستقرار الداخلي كما بينت أحداث الأسبوع الماضي مرة أخرى، وربما على تحقيق الاستقرار الإقليمي أيضا.

وأدى تعيين ممثل خاص للأمين العام وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم عملية بناء السلام في غينيا - بيساو في حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى القيام بدور حاسم في الاستكمال الناجح للعملية الانتخابية، التي لم يكن تحقيقها ممكنا بدون المشاركة الشخصية والمستمرة للسيد ناناسنكام. فمما لا جدال فيه أن ما قام به من عمل وما تحلى به من شجاعة وما أبداه من تصميم - كل ذلك ساعد في التوصل إلى النتيجة الناجحة التي تحققت في الأسبوع الماضي في التصدي للأخطار التي كانت تهدد بزعزعة استقرار الديمقراطية.

وفي حين أنه من المفيد أن نبدأ الآن وفورا النظر في تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم عملية بناء السلام في غينيا - بيساو إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠٠١ من أجل النهوض ضمن جملة أمور بالاستكمال الناجح لعملية تسريح المقاتلين السابقين، فمن الضروري أيضا أن يتعهد المانحون بالتزام كبير وحازم بغية الوفاء بالمواعيد النهائية المقبلة والتي تعتبر ذات طبيعة حاسمة.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، لا يمكن أن يستند هذا الالتزام، في المرحلة الانتقالية الحالية على الأقل، إلى المعايير المالية المعتادة والنسب التقليدية. وينبغي أن تراعي المشروطيات الحالة بعد انتهاء الصراع. ويجب ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي لغينيا - بيساو قد انخفض بنسبة ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٨، وأن فرص العمل المجزي أصبحت نادرة في القطاع العام أو القطاع الخاص. إن عملية استعادة السيادة الديمقراطية في ظل وجود مرافق مدمرة أو منهوبة، وشبكات اتصالات سلكية ولاسلكية عاجزة عن العمل، وإدارات حكومية خالية من الموظفين، وأوضاع مالية حكومية استنزفتها تكلفة الإبقاء على القوات المسلحة - كل هذا يمثل تحديا يتعذر التصدي له بدون دعم دولي كاف. لذلك، يتعين علينا أن ننظر في تقديم مساعدة مناسبة كما ونوعا بأسرع ما يمكن وبشروط ميسرة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه المساعدة ينبغي أن تشمل الإعفاء من الديون وتقديم دعم للميزانية من شأنه أن يمكن حكومة غينيا - بيساو من تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية وضمان إمكانية صرف المرتبات لعدة أشهر. ويمكن أيضا تنفيذ المشاريع التي تستهدف إعادة انطلاق الأنشطة الاقتصادية. ويتعين على حكومة غينيا - بيساو أن تقوم من جانبها بأسرع ما يمكن بتحديد احتياجاتها من المساعدة التقنية بغية ضمان توفير الإدارة المناسبة لهذه المساعدة الدولية. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يرى جهدا وطنيا يستهدف علاج أوجه الخلل الوظيفي، التي من قبيل بدلات الإعاشة اليومية المفرطة، وأعداد البعثات الإدارية الأكثر من اللازم، والنفقات العديدة غير المدرجة في الميزانية. ولا بد من أن يصاحب هذا الجهد الضروري للانتعاش

إحداث تغييرات في القيادة وعملية إعادة تنظيم متعمقة في الممارسات على جميع المستويات.

وفي الأسبوع الماضي، تعين على السلطات المدنية الجديدة في غينيا – بيساو أن تتصدى للسلوك غير المسؤول من جانب بعض القوات العسكرية. ولم يكن هذا أمر غير متوقع بالمرة. فالطغمة العسكرية التي نصبت نفسها بقيادة الجنرال مان لم تكن قد استكملت بالفعل عملية تصفيتها على الرغم من إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن الغالبية العظمى من القوات المسلحة قد وقفت إلى جانب حكومة الرئيس كومبايالا المنتخبة ديمقراطيا والتي حظيت بتأييد الشعب.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي أن يتم في هذا السياق الجديد إيلاء الأولوية لضمان عدم تكرار هذه الأحداث ولكفالة قيام غينيا – بيساو والمجتمع الدولي بأسرع ما يمكن بالانطلاق في عملية تسريح ونزع سلاح، والأهم من ذلك إعادة إدماج القوات العسكرية وشبه العسكرية والمقاتلين السابقين. والآن وقد تم استكمال إحصاء قدامى المقاتلين والقوات شبه العسكرية، فلا بد إذن من أن يتم على وجه السرعة وبطريقة تتسم بالشفافية إحصاء القوات المسلحة، بحيث يمكن إدراج حد أقصى لعدد أفراد القوات المسلحة في ميزانية عام ٢٠٠١ يكون واقعيا وسليما ماليا. وهذا شرط لازم لاستكمال برنامج تسريح قدامى المقاتلين في وقت مبكر.

ويدعو الاتحاد الأوروبي حكومة غينيا – بيساو إلى اتباع سياسة الحوار المفتوح الشامل للجميع الذي يمكّن من تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية. إن غينيا – بيساو تحتاج إلى السلام. وغينيا – بيساو تحتاج أيضا إلى الوحدة. ويحدونا الأمل في أن يستمع الجميع إلى هذه الرسالة. وفي هذا الصدد، يهتم الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا بالإجراءات ذات الأولوية الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات العامة. ويشدد أيضا على ضرورة قبول التنوع السياسي والثقافي والديني والمحافظة عليه.

وختاما، أود العودة إلى البعد الإقليمي لأزمة غينيا – بيساو. إذ يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الاهتمام المبادرات التي اتخذهما حكومتا السنغال وغينيا – بيساو للحد من حوادث الحدود التي وقعت بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه الكبير بتعيين حكومة غينيا (كوناكري) لسفير مقيم، وكذلك تعيين السنغال لقائم بالأعمال. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يرى المزيد من التفاهم بين جميع بلدان المنطقة، وفي هذا السياق، تنفيذ رقابة أكثر فعالية على الاتجار بالأسلحة الصغيرة، تمشيا مع روح ونص الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة الذي اعتمدته جميع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في باماكو.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سيدي السفير، أستطيع القول، بصفتي الوطنية طبعا، إني أوافق على كل كلمة قلتها. ولكني لاحظت أيضا أن وفد غينيا – بيساو والبنك الدولي يدونان بحماس بعض الأشياء التي ذكرتها عن الالتزام الكبير من المانحين، والحاجة إلى تخفيف عبء الديون ودعم الميزانية، وعلى الرغم من أن هذه ليست جلسة لإعلان التبرعات، فإننا سنأخذ ذلك معنا إلى تلك الجلسة المعينة لذلك.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): إننا نعرب عن ترحيبنا بوجودكم معنا اليوم، سيدتي الرئيسة، في هذه الجلسة الحسنة التوقيت عن غينيا – بيساو. وقد أظهرت أحداث الأسبوع الماضي أهمية محافظة المجلس على التزامه بالجهود التي تبذلها غينيا – بيساو لتعزيز السلم وتوطيد الديمقراطية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن كندا سعيدة بعودة السلام في غينيا - بيساو، ونعلن عن ترحيبنا بنائب رئيس الوزراء ووفده في مشاوراتنا اليوم والفرصة المتاحة لمناقشة الحالة معهم بشكل مباشر.

وتنضم كندا إلى بقية أعضاء المجلس في إعادة تأكيد دعمها للحكومة المنتخبة ديمقراطيا في غينيا - بيساو. ونحث الحكومة على مواصلة جهودها لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك خضوع الجيش للحكم المدني. وإن تحديات الجيش لسلطة الحكومة لا تسفر إلا عن زعزعة الاستقرار في غينيا - بيساو والمنطقة على نحو أعم. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار التزام مجتمع المانحين الدولي وجدوى جهوده يتوقفان على المحافظة على الاستقرار في غينيا - بيساو.

وفي هذا الصدد، توافق كندا تماما على النقطة الواردة في مشروع البيان الرئاسي التي تشدد على أهمية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع باعتبار ذلك عنصرا رئيسيا لتعزيز الديمقراطية المستدامة والاستقرار، ونشيد خصوصا بجهود مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما البنك الدولي في هذا الصدد.

ونحن ندعم عمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لتوطيد السلم والديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحكم القانون.

ونثني على رئيس السنغال، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على إسهاماتهم. ونحث جميع الأطراف على العمل معا لمعالجة الأسباب الأساسية للقلاقل بغية استعادة السلام الدائم لمصلحة شعب غينيا - بيساو واستقرار المنطقة.

وفيما يتعلق بمطالبات الأمين العام بأن يدعم أعضاء المجلس تنفيذ تقرير الإبراهيمي، وخاصة فيما يتعلق بتقديم الأموال لممثليه الخاصين في الخارج لتنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع، يمكنه أن يعول على موافقة كندا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعتقد أنه يمكنني أن أقول، بالنيابة عن الأمين العام - سأزف هذا الخبر السعيد - إنكم تفاعلتم فورا مع سؤاله بخصوص هذه التوصية المعينة، وسيكون سعيدا جدا أن يسمع في غضون ساعتين أن بلدكم على الأقل يقدم الدعم له.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، وبعثتكم على اتخاذ المبادرة لعقد مناقشة اليوم. فهي مهمة ليست لغينيا - بيساو فحسب، ولكن أيضا لإثبات أن هذا المجلس يمكن أن يتخذ نهجا كليا تجاه مشاكل الصراع. ويود وفدي أيضا أن يشكر الأمين العام على مقدمته الشاحذة للأذهان جدا في جلسة اليوم.

لقد تكلم الممثل الدائم لفرنسا لتوه بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ووفدي يؤيد كل ما قاله. ولذلك فإني أود أن أثير فحسب ثلاث نقاط موجزة.

أولا، نحن في غاية الامتنان للبيان الذي أدلى به نائب رئيس وزراء غينيا - بيساو، الذي أعاد فيه التأكيد على نوايا حكومته لاستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد، وهو ما نرحب به. ونعتقد أن المواجهة الأخيرة بين الحكومة وقائد المجلس العسكري، الجنرال ماني، قد أظهرت أن الجيش مستعد لدعم رئيس مدني منتخب ديمقراطيا. هذا، ونعتقد أن تسريح جيش غينيا الضخم للغاية، الذي يبلغ عدده ٠٠٠ ٢٥ فرد، بعد انتهاء الصراع، مسألة ذات أولوية عالية جدا وضرورة سياسية واقتصادية.

وأخيرا، أعتقد أن هذه المناقشة، أثبتت، كما نرى، أن هذا هو الوقت المناسب لكي يظهر المجتمع الدولي دعمه لغينيا - بيساو.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم كثيرا، سيدي السفير، على ذلك البيان الموجز والمركز.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكركم، معالي الوزيرة، على ترؤس مداولاتنا، وأن أشكر وفدكم على مبادرته بعقد هذه المناقشة، والأمين العام على المعلومات والتعليقات التي شاطرنا إياها بشأن الحالة في غينيا - بيساو. وأود أيضا أن أرحب بنائب رئيس وزراء ذلك البلد والوفد الهام الذي يرافقه صباح اليوم في جلسة مجلس الأمن هذه.

إننا نعتقد أن تطورات الأسبوع الماضي في غينيا - بيساو تجعل مناقشتنا بشأن عمليات الانتقال باتجاه أنشطة بناء السلام في بلدان، مثل غينيا - بيساو، خارجة من الصراع، أكثر أهمية. وهذا يدل على الأهمية الحاسمة للفترات الانتقالية والحاجة إلى تعزيزها بكل الدعم اللازم من مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

ونعتقد أيضا أنه يمكن استخلاص دروس من الحالة في غينيا - بيساو وتطبيقها على عمليات الانتقال الأخرى.

وفي رأينا أن الحالة في غينيا - بيساو لا يمكن تحليلها بمعزل عن الحالات الأخرى؛ بل ينبغي النظر فيها في سياق المنطقة دون الإقليمية. فهي لا يمكن فصلها عن الأحوال السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلدان غرب أفريقيا الأخرى، ولا سيما عن عدم الاستقرار المتزايد على الحدود المشتركة بين سيراليون وغينيا وليبريا.

وقد دخلت غينيا - بيساو في فترة من الهدوء النسبي عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في بداية هذه السنة. ومع ذلك يجب على مجلس الأمن أن يتابع بشكل وثيق عملية الانتقال حتى ولو يبدو أن الصراع انتهى. إذ لا تزال عوامل عدم الاستقرار باقية، كما يدل تمرد الجنرال ماني مؤخرا. وفي هذه الحالة، كما في غيرها، غالبا ما تكون مؤسسات ما بعد الصراع ضعيفة ويجب أن يدعمها المجتمع الدولي بشكل متضافر وفعال.

ومن شأن الصراعات متعددة الأبعاد، مثلما في حالة غينيا - بيساو، أن تؤكد الحاجة إلى اتباع نهج منسق ومتكامل يشمل مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات المتخصصة ذات الصلة، ومؤسسات بريتون وودز ومجموعة البلدان المانحة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن علينا أن ندرس السبل الكفيلة بجعل المادة ٦٥ من الميثاق، بشأن التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر فعالية وقابلية للتنفيذ.

وينبغي اعتماد هذا النهج المنسق والمتكامل، ليس خلال مرحلة بناء السلام، ولكن في مرحلة مبكرة، أي في غضون تطور الصراع. ولهذا، فإننا نعتقد أنه في حالة غينيا - بيساو، مثلما في حالات الصراع الأخرى منذ انتهاء الحرب الباردة، يتعذر وضع خط فاصل واضح بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام. فهما يمكن، بل ويجب، أن تكون بدايتهما في نفس الوقت.

وتوضح الآثار الإنسانية، والمؤسسية والاقتصادية المترتبة على الصراع في غينيا - بيساو، أن إحلال السلام الدائم والمصالحة يتطلب ما هو أكثر من مجرد وقف إطلاق النار. وينبغي تهيئة الظروف الضرورية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إطار من الديمقراطية.

ويمكن لوكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز والبلدان المتقدمة النمو، بل ويجب أن تقوم بدور أساسي في بناء السلام في غينيا - بيساو. إذ أن تخفيض ديونها الخارجية أو إعفائها منها، ومنحها ائتمانات تفضيلية، وفتح الأسواق أمام منتجاتها وزيادة المعونات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الخاصة، سيساعد على تحقيق الاستقرار وتمكين شعبها من التمتع بفوائد السلام.

وفي نفس الوقت، فمن الواضح أن المسؤولية الأساسية لتسوية الصراع تتوقف على قيادة غينيا - بيساو. ويجب أن تكون مدفوعة بالإرادة السياسية حتى يمكنها التغلب على الأسباب الجذرية للصراع، وتقبل الشروط التي تفرضها سيادة القانون، والاتفاق على أهداف إعادة البناء. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي، بطبيعة الحال، دعم هذه العملية، إلا أنهما لا يمكن أن يكونا بديلا عن الإرادة السياسية لدى الأطراف من أجل إقرار السلام والعيش في سلام.

ولا أريد أن أختتم بياني دون الإعراب عن تقدير الأرجنتين للعمل الدؤوب الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، السيد صامويل نانا - سينكام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على دعمها المستمر لشعب غينيا - بيساو في مسيرته نحو السلام، والتقدم والمصالحة الوطنية.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نؤيد عبارات الامتنان الموجهة لك، سيدتي الرئيسة على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ويسعدنا أن نرحب بمشاركة دولة السيد فاوستينو إمبالي نائب رئيس الوزراء في جمهورية غينيا - بيساو في مناقشتنا. وقد أصغينا بانتباه شديد إلى بيانه الذي تضمن تحليلا متعمقا للحالة في البلد، وسياسة الحكومة والمهام التي تواجه شعب غينيا - بيساو. كما أننا ممتنون للأمين العام على بيانه الهام.

ومن الملاحظ اليوم أننا لا نناقش مشكلات غينيا - بيساو فحسب، وإنما المشكلة الأعم متمثلة في كفالة بناء السلام المستقر بعد انتهاء الصراع. وإن إيجاد سبيل لحل هذه المشاكل أمر على جانب كبير من الأهمية من منظور التسوية السياسية طويلة الأجل، التي تشمل كل العناصر الرئيسية، والتي تتراوح من تسريح المقاتلين السابقين إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك من منظور عملي، لا سيما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على الأهمية الخاصة لتنسيق الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن توجه تلك الأنشطة نحو التسوية المستهدفة للمشاكل الاجتماعية حتى يتسنى التغلب على عواقب الأزمة.

ويعد تطور الأحداث في غينيا - بيساو مثالا جيدا للأفكار التي أعربت عنها توا. وإننا نشاطر المجتمع الدولي القلق إزاء الأزمة السياسية الأخيرة في البلد، وجنبا إلى جنب مع أعضاء المجلس الآخرين، نناشد جميع القوى السياسية والاجتماعية في غينيا - بيساو أن تتصرف في حدود الدستور فقط.

وفيما يتعلق باستمرار وجود الأمم المتحدة في هذا البلد الأفريقي، نعتقد أن وجود مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، أمر ينطوي على أهمية خاصة. ونرى أن هذا المكتب ينبغي أن يواصل الاضطلاع بدوره المنسق الهام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت أود أن أقترح، إن لم يكن هناك اعتراض، تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.